الفصل الثاني

علم البيان

البيان لغةً: «ما يبين به الشيّء، من الدّلالة وغيرها. وبان الشّيء: اتَّضَحَ فهو بيِّنٌ، واستَبان الشّيء: ظَهَرَ. والبيانُ الفصاحَةُ واللُسَّنُ، كلامٌ بيِّنٌ فَصيحٌ. البَيانُ الإفصَاح مَع ذَكَاء، والبّيّنُ مِنَ الرِّجال: الفصيحُ والسَّمعُ اللِّسان، وفلان أبينُ من فلان أي أفصحُ مِنهُ وأوضَحُ كَلاماً، والبَيان: إظهار المقصود بأبلغِ لفظ، وهو من حسن الفَهم وذكاء القلب مع اللّسن، وأصله الكشف والظهور»[1].

وقد ذكر البيان في القرآن الكريم في غير ما موضع كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١-٤].

أمّا مدلوله في البلاغة فقد تغيَّر عبر الزّمن من المعنى الواسع إلى المعنى العلمي الاصطلاحي ويعدّ السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) أوّل من حدَّد أو قسّم علوم البلاغة على المعاني والبيان، وما يلحق بهما من محسنات معنويّة ولفظيّة، وقد قال في تعريف البيان: «أمّا علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[2].

---

(١) لسان العرب، مادة (بين).

(٢) مفتاح العلوم، ص٧٧.

وهكذا أخذ البيان عند السكاكي صورة علمية وصار يدلُّ على التشبيه والمجاز والكناية بعد أنْ كان مفهوماً شاملاً وعاماً.

❑ علم البيان عند الشنقيطي:

تناول الشنقيطي علم البيان بالتحليل والدّراسة فذكر أنواعَهُ من تشبيه واستعارة والمجاز العقلي والمرسل والكناية.

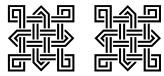

المبحث الأوّل

التّشبيه

التشبيه لغةً: جاء في اللّسان الشَبه والشَبيه المثل، أشبه الشّي، وأشبهت فلاناً وشابهتَهُ واشتبه عليّ، وتشابه الشيئانِ واشتبها: أشبه كلّ واحدٍ منْهما صاحِبه، والتشبِيه التمثِيل[1]. وهذا ما وجدناه عند الزّمخشري؛ إذ يستعمل مصطلح التمثيل بدلاً من التشبيه كثيراً في تفسيره الكشاف[2].

التّشبيه اصطلاحاً: هو عقد مشابهة بين شيئين اشتركا في صفة أو أكثر. قال أبو هلال العسكري: «التّشبيه الوصف بأنَّ أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة تشبيه[3].

وقال السكاكي: «إنَّ التشبيه مستدع طرفين مشبَّهاً ومشبَّهاً به، واشتركا فيهما من وجه وافترقا من آخر» [4].

وتأتي أهمية التّشبيه البلاغية أنَّه يخرج الخفيَّ إلى الواضح ويجعل البعيد قريباً.

١- التّشبيه المركب:

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: من الآية: ٢٤] قال الشنقيطي مُبيناً

---

(١) لسان العرب: مادة (شبه).

(٢) ينظر: أسرار البلاغة، ص٧٥، والكشاف: ١/١٩٥.

(٣) كتاب الصناعتين، ص٢٣٩.

(٤) مفتاح العلوم، ص١٥٧.

معنى الآية الكريمة: «ضرب الله تعالى في هذه الآية الكريمة المثل للدنيا بالنبات النّاعم المختلط بعضه ببعض، وعما قليل ييبس، ويكون حصيراً يابساً كأنَّه لم يكن قط»[1].

وبعد ذلك فإنّ الشنقيطي يسرد الآيات التي ضرب فيها المثل المذكور، في (الكهف) في قوله: ﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا ﴾ [الكهف: ٤٥]، وأشار لهذا المثل في (الزمر): ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يُخۡرِجُ بِهِۦ زَرۡعٗا مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصۡفَرّٗا ثُمَّ يَجۡعَلُهُۥ حُطَٰمًاۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [الزمر: ٢١]، وقوله في (الحديد): ﴿كَمَثَلِ غَيۡثٍ أَعۡجَبَ ٱلۡكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصۡفَرّٗا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمٗاۖ ﴾ [الحديد: من الآية ٢٠].

قال الشنقيطي في ذلك: «التشبيه في الآيات المذكورة عند البلاغيين من التشبيه المركب، لأنَّ وجه الشبه صورة منتزعة من أشياء، وهو كونِ كلّ من المشبه والمشبه به يمكث ما شاء الله، وهو في إقبال وكمال، ثُمَّ عمّا قليل يضمحل ويزول، والعلم عند الله تعالى»[2].

وذكر الشوكاني أنَّ هذه الآية من التّشبيه المركب فقال: «إنَّما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء» والمعنى: أنَّ مثلها في سرعة الذهاب بوصف يضاد ما كانت عليه وبيانه، مثل ما على الأرض من أنواع النبات من زوال رونقه، وذهاب بهجته، ... وليس المشبه هو ما دخله الكاف في قوله:

---

(١) أضواء البيان، ص٣٩٦.

(٢) اضواء البيان : ٣٩٦.

«كماء أنزلناه من السماء» بل ما يفهم من الكلام...»[1].

وقال ابن عاشور: «والمثل: الحال الماثلة على هيئة خاصة، كان التشبيه هنا تشبيه حالة مركبة بحالة مركبة، عبر عن ذلك بلفظ المثل الذي شاع في التشبيه المركب، وصيغة القصر لتأكيد المقصود من التشبيه وهو سرعة الانقضاء...»[2]. وإلى هذا المعنى ذهب الزمخشري وأبو حيان[3].

٢- التّشبيه التمثيلي:

ورد التشبيه التمثيلي في القرآن الكريم في مواضع متعددة وذلك لإيضاح المعنى من خلال تشخيصها وتجسيدها، وجاء في تفسير الشنقيطي أنَّ من أهم أغراض هذا النوع من التشبيه هو بيان صورة بصورة وجعل الخفي جلياً، والمعنوي محسوساً[4]، كقوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ﴾ [الرعد: ١٤]: «فلو نظرت إلى مثل هذا الشخص على هذه الحالة، وفي تلك الصورة بكلِّ أجزائها، وهو باسط يده مفرجة الأصابع إلى ماء بعيد عنه، وهو فاغرٌ فاه ليشرب، لقلت: وأي جدوى تعود عليه، ومتى يذوق الماء وهو على تلك الحالة، إنَّه يموت عطشاً ولا يذوق منه قطرة.

وكذلك حال من يدعو غير الله مع ما يدعوهم من دونه لا يحصل على طائل كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ

---

(١) فتح القدير: ٢/٤٥٤.

(٢) التحرير والتنوير: ١١/٦٠.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢/٣٢٥، والبحر المحيط: ٥/١٤٤-١٤٥.

(٤) أضواء البيان، ص١٨٨٦ من التتمة.

﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، فأي عناء لإنسان في بيت العنكبوت.

وكذلك أي عناء في ولاية غير الله فكذلك الحال هنا، أريد بالأمثال صور يصور لانتزاع الحكم من السامع بعد أنْ تصبح الصورة محسوسة ملموسة»[1].

ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ وَٱلۡبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ﴾ [هود: من الآية ٢٤]، قال الشنقيطي: «ضرب الله تعالى في هذه الآية الكريمة المثل للكافر بالأعمى والأصم، وضرب المثل للمؤمن بالسميع والبصير، وبيّن أنَّهما لا يستويان، ولا يستوي الأعمى والبصير، ولا يستوي الأصم والسميع»[2].

يُلاحظ أنَّ الشنقيطي اكتفى بإسناد العمى والصمم للكافر والسمع والبصر للمؤمنين من أنْ يحلل التشبيه أو يظهر طبيعة مكوناته أو أطرافه، فقد كان غرضه إظهار معنى الآية والتفريق بين الكافر والمؤمن بضرب المثل.

وهذا التشبيه هو من المفرد بالمفرد، فالمؤمن كالسميع والبصير والكافر كالأعمى والأصم فقابل تعالى تشبيه واحد بواحدٍ، وكيفية بكيفية للمقارنة بين حالتين متناقضتين ومهمة المثل التوضيح والتقريب.

وقد قسَّم القدماء ومنهم السّيوطي التشبيه تقسيمات عدّة، ومن تلك التقسيمات تقسيم على أساس طرفيه إلى أربعة أقسام، لأنَّهما: إما حسيان أو

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) اضواء البيان، ص٤٠٨.

عقليان، أو المشبّه به حسي والمشبَّه عقلي أو عكسه[1].

ثمَّ أردف السيوطي حديثه عن النوع الرّابع فقال بعد أنْ أوردَ أمثلة عن الأنواع الثلاثة الأولى: ومثال الرّابع لم يقع في القرآن، بل منعه الإمام أصلاً، لأنَّ العقل مفاد من الحس، فالمحسوس أصله للمعقول، وتشبيهه به[2] يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وهو غير جائز[3].

وقد توصل أحد الباحثين في دراسته للمثل القرآني إلى نتيجة تفيد أنَّ: «القسم الأوّل من هذه الأنواع متوافر في المثل القرآني، وكذلك القسم الثالث منه، وأما القسم الثّاني. والرّابع فلم يقعا في المثل القرآني، إذ لم أعثر في التشبيه القرآني للمثل على كون التشبيه عقلياً في طرفيه المشبه والمشبه به، ولم ينص أحد في حدود تتبعي على ذلك والسبب أنَّ مهمة المثل هي التقريب والإيضاح، وهذا ما لا يصح بتمثيل المجرد بالمجرد»[4].

والتشبيه التمثيلي تشبيه واقع في آيات كثيرة في القرآن الكريم، فكلّما أوغل المشبه في العقل كانت الحاجة إلى الصورة أو المشبه به المحسوس أكبر، وقد حشد الشنقيطي الآيات القرآنية الواردة في ضرب الأمثال قائلاً: «والمثل: هو القول الغريب السائر في الآفاق، وضرب الأمثال كثير في القرآن جدًّا كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦] ومن أمثلة ضرب المثل فيه ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟

---

(١) الإتقان: ٢/٧٧٤.

(٢) أي تشبيه المحسوس بالمعقول، وجعل المعقول مشبهاً به والمحسوس مشبهاً.

(٣) الإتقان: ٢/٧٧٥.

(٤) الصورة الفنية في المثل القرآني، ص١٨٧.

لَهُۥۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ ﴾ [الحج: من الآية ٧٣]، وقوله: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتًاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤١]، وقوله: ﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ ﴾ [الأعراف: ١٧٦-١٧٧]، وكقوله: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ ﴾ [الجمعة: من الآية ٥]، وقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا مَّمۡلُوكًا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرًّا وَجَهۡرًاۖ هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل: ٧٥]، وقوله: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍۖ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [النحل: ٧٦]، وقوله: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنۡ أَنفُسِكُمۡۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ تَخَافُونَهُمۡ ﴾ [الروم: من الآية ٢٨]. والآيات بمثل هذا كثيرة جدًّا، وفي هذه الأمثال وأشباهها في القرآن عبر ومواعظ وزواجر عظيمة جدًّا، لا لبس في الحق معها، إلاّ أنَّها لا يعقل معانيها إلاّ أهل العلم كما قال تعالى: ﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ومن حكم ضرب

المثل أن يتفكر الناس كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١].

وقد بيّن تعالى في موضع آخر أنَّ الأمثال مع إيضاحها للحقّ يهدي بها الله قوماً، ويضل بها قوماً آخرين، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة : ٢٦] وأشار إلى هذا المعنى في سورة «الرعد» لأنَّه لما ضرب المثل بقوله: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧] أتبع ذلك بقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [الرعد : ١٨]، ولاشكَ في أنّ الذين استجابوا لربهم هم العقلاء الذين عقلوا معنى الأمثال، وانتفعوا بما تضمنت من بيان الحق، وأن الذين لم يستجيبوا له هم الذين لم يعقلوها، ولم يعرفوا ما أوضحته من الحقائق، فالفريق الأول: هم الذين قال الله فيهم: ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾، والفريق الثّاني: هم الذين قال فيهم: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ وقال فيهم: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[1].

---

(١) أضواء البيان، ص٧١٦-٧١٧.

٣- التّشبيه المقلوب:

ويسمّى التشبيه المعكوس[١]، فيجعل المشبَّه مشبَّهاً به، وبالعكس، فتعود فائدته إلى المشبه به، لادعاء أنَّ المشبه أتم وأكمل وأظهر وأشهر مع المشبَّه به في وجه الشبه.

والمقصود من هذا القلب في التشبيه المبالغة، وهو موضع من علم البيان حسن الموقع لطيف المأخذ.

وسمّاه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) (غلبة الفروع على الأصول) فقال: «هذا فصل من فصول العربية تجده في معاني العرب كما تجده في معاني الإعراب ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلاَّ والغرض فيه المبالغة»[٢].

فابن جني يُبيّن في كلامه المقتضى البلاغي من التشبيه المقلوب، ويسميه (المبالغة) ووضع العلوي (ت ٧٤٩هـ) شرطاً لاستعماله في قوله: «والشّرط في استعماله أنّ لا يرد إلاّ فيما كان متعارفاً حتى تظهر فيه صورة الانعكاس؛ لأنّه لو ورد في غير المتعارف لكان قبيحاً؛ لأنّ مطرد العادة في البلاغة على تشبيه الأدنى فإذا جاء على خلاف ذلك فهو معكوس»[٣].

وقد تناول الشنقيطي أسلوب التشبيه المقلوب في القرآن الكريم لإظهار الصورة المرادة، مُعرفاً إيّاه بقوله: «فالتشبيه المقلوب يُقلب فيه المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبهاً. وقالوا: إنَّما جاز هذا لنكتة، وهي إيهام أنَّ الفرع أقوى في وجه الشبه من الأصل»[٤].

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة، ص١٩٤.

(٢) الخصائص: ١/٢-٣.

(٣) الطراز: ١/٣٠٩.

(٤) الطراز: ١/٣٠٩.

ومن الأمثلة عليه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، قال الشنقيطي بعد تفسيره للآية الكريمة: وقال بعض العلماء: في الكلام قلب، وهو مروي عن ابن عباس وغيره.

قالوا: والمعنى: يوم تعرض النار على الذين كفروا، قالوا: وهو كقول العرب: عرضت الناقة على الحوض، يعنون عرضت الحوض على الناقة، ويدلّ لهذا قوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا﴾ [الكهف: ١٠٠].

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: هذا النوع الذي ذكروه من القلب في الآية، كقلب الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً ونحو ذلك، اختلف فيه علماء العربية، فمنعه البلاغيون إلاّ في التشبيه، فأجازوا قلب المشبه مشبهاً به والمشبه به مشبهاً بشرط أن يتضمن ذلك نكتة وسراً لطيفاً كما هو المعروف عندهم في مبحث التشبيه المقلوب. وأجازه كثير من علماء العربية.

والذي يظهر لنا أنَّه أسلوب عربي نطقت به العرب في لغتها، إلاّ أنه يحفظ ما سمع منه، ولا يقاس عليه، ومن أمثلته في التشبيه قول الراجز:

ومنهلٍ مغبرةٌ أرجاؤه ... كأنَّ لون أرضه سماؤه

أي: كأنّ سماءه لون أرضه، وقول الآخر(١):

وبدا الصّباح كأنَّ غرّته ... وجهُ الخليفةِ حَيْنَ يمتدح

لأنّ أصل المراد تشبيه وجه الخليفة بغرّة الصباح، فقلب التشبيه ليوهم أن

---

(١) الأغاني: ١٩/٩٥.

الفرع أقوى من الأصل في وجه الشبه»[1].

ثُمَّ يتوسع الشنقيطي في هذا الموضوع ويُفصِّل فيه أكثر، ذاكراً أمثلة عليه من القُرآن الكريم ومن كلام العرب، شارحاً إياها.

فقال ما نصه: «قالوا ومن أمثلته في القرآن: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]، لأنّ العصبة من الرجال هي التي تنوء بالمفاتيح، أي: تنهض بها بمشقة وجهد لكثرتها وثقلها. وقوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ [القصص: ٦٦] أي: عموا عنها. ومن أمثلته في كلام العرب قول كعب بن زهير [2]:

كأن أوْبَ ذراعيها إذا عرقتْ ... وَقَد تلفعَ بالقورِ العساقيلُ

لأنّ معنى قوله: تلفع لبس اللّفاع وهو اللحاف، والقور الحجارة العظام، والعساقيل: السراب، والكلام مقلوب، لأنّ القور هي التي تلتحف بالعساقيل لا العكس، كما أوضحه لبيد في معلقته بقوله [3]:

فبتلك إذ رقص اللّوامع بالضحى ... واجتاب أرديةَ السّراب إكامها

فصرح بأنَّ الإكام التي هي الحجارة اجتابت، أي: لبست أردية السراب. والأردية جمع رداء، وهذا النوع من القلب وإنْ أجازه بعضهم فلا ينبغي حمل الآية عليه، لأنَّه خلاف الظاهر، ولا دليل عليه يجب الرجوع إليه. وظاهر الآية جار على الأسلوب العربي الفصيح، كما أوضحه أبو حيان في البحر المحيط»[4].

---

(١) أضواء البيان، ص١٦٨٩.

(٢) ديوانه ، ٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ٥٩.

(٤) أضواء البيان، ص١٦٨٩، وينظر: البحر المحيط: ٣٥/٩.

المبحث الثاني

المجاز

المجاز لغة: جزْتُ الطريق وجَازَ الموضعُ جَوازاً، وجَازَ به وجَاوزَهُ وأجَازَهُ غَيرَهُ وجَازَهُ وجَاوَزَهُ وَأجازَ غيرُه، وجَازَهُ: سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ وجَاوزتُ المُوضِعَ جَوَازاً بِمعنى جزْتَهُ. والمَجازُ والمَجَازَةُ المُوضِعُ[1].

المجاز اصطلاحاً: عرّفَ عبد القاهر الجرجاني المجاز فقال: «المجاز مُفعل من جَازَ الشيءَ يَجوزَه إذا تعدَّاهُ، وإذا عُدِلَ باللّفظِ عَمَّا يوجبه أصل اللّغة وصفه بأنّه مجاز على مَعنى أنَّهم جاوزوا بِهِ مُوضِعَهُ الأصليّ، أو جَازَ هُوَ مَكانه الذي وضع أوّلاً»[2].

وقال: «أمّا المجاز فكلّ كلمة أريد بها غير ما وَضِعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز وإنْ شئت قلت: كلّ كَلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أنْ تستأنف فيها لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز»[3].

وذهب السكاكي بأنَّ المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناه في ذلك النوع[4].

---

(١) لسان العرب: مادة (جوز).

(٢) أسرار البلاغة، ص٣٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٠٤.

(٤) مفتاح العلوم، ص١٧٠.

❑ أقسام المجاز عند البلاغيين:

قسّم البلاغيون المجاز على قسمين: المجاز العقلي، والمجاز اللّغوي، ويعدّ الإمام عبد القاهر الجرجاني أوّل مَنْ وقف عليه، وقسمه هذا التقسيم، فالعقلي هو الذي يعتمد على الإسناد، واللّغوي نوعان: الأوّل: يقوم على المشابهة، وهو ما يسمى بالاستعارة، والثّاني: يقوم على صلة وملابسة ما نقلهما إليه وما نقله عنه، ويسمى هذا بالمجاز المرسل[1].

أقسام المجاز:

أولاً: المجاز العقلي

عرَّفه السكاكي فقال: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع»[2]. والحقيقة أنّ هذا النوع من المجاز تستعمل فيه المفردات استعمالها الأساسي وفي موضوعها الأصلي ويكون عن طريق الإسناد.

وإذا ما رصدنا القدماء في استعمالاتهم لهذا المجاز نجد أنّهم لم يذكروا اسم هذا المجاز وإنّما أشاروا إلى معناه، فسيبويه أورد قول الخنساء المتضمن المجاز العقلي:

ترعى إذا نسيت حتى إذا أدركَتُ فإنّما هي إقبالٌ وإدبَارُ

وكقولهم: «نهارك صَائِمٌ» و«ليلُكَ قَائِمٌ»[3]. فسيبويه يحمل هذا الكلام على السّعة والحذف.

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة، ص٣٧٦.

(٢) مفتاح العلوم، ص١٨٥.

(٣) الكتاب: ١٦٩/١، وينظر: ٨٠، ٨٩، ١٠٨، ١١٠.

وإذا ما عدنا إلى الأمثلة السابقة وجدنا أنّ النّهار أُسند إليه الصيام مجازاً على الرغم من إن الصيام يجب أن يسند إلى الكاف أي: الصائم أو الإنسان، وكذلك ليلك قائم فالقيام للإنسان وليس للّيل.

وقد سمى ابن فارسي (ت ٣٩٥هـ) هذا النوع من المجاز «إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة»[١].

وفي إشعار العرب ورد هذا النّوع من البلاغة في قول جرير[٢]:

لَقد لمتُنا يا أم غيلانُ في السّرى ونمت وما لَيل المطـيّ بنـائم

فجرير ليس بنائم وهو المعنى الحقيقي أمّا المجازي فهو عدم نوم اللّيل، وغرض جرير المبالغة في قلقه وعشقه لأم غيلان حتّى جعل الليل لا يرى النوم، والليل كلّ، وجرير جزء، فجعل الفعل يعم، وينتشر الكل، ليعبر عن هذا الجزء.

وكان عبد القاهر الجرجاني قد تفرّد بفصل هذا المجاز، وتسميته باسم المجاز العقلي، أو المجاز الحكمي، أو المجاز في الإثبات، أو الإسناد المجازي، إذ أورد أمثلة على ذلك وناقشها، وبيَّن فيها مواضع المجاز[٣].

وأطلق السكاكي على هذا النوع المجاز العقلي، وكذلك فعل القزويني والتفتازاني[٤]. وأورد عبد القاهر الجرجاني أمثلة على المجاز العقلي منها: نهارُكَ صَائِمٌ وليلُكَ قائِمٌ ونام ليلي وتجلّى همّي، وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: من الآية ١٦].

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة، ص٢١٠.

(٢) ديوان جرير: ٩٩٣/٢.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز، ص٢٢٧، وأسرار البلاغة، ص٣١٦-٣١٧.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، ص١٨٥، والإيضاح: ٩٧/١، وتهذيب السعد: ٩٥/١.

وقول الفرزدق[1]:

سَقاها خَروق في المسامعِ لم تَكُنُ عِلاطاً ولا مخبوطة في المَلاغمِ[2]

قال عبد القاهرة في تفسير الأمثلة السابقة: «أنت ترى مجازاً في هذا كلّه، ولكنْ لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكنْ في أحكام أجريت عليها. أفلا ترى أنّك لم تتجوز في قولك: (نَهارك صَائم) و(ليلك قائِم) في نفس (صَائِم) و(قَائِم)، ولكنْ في أنْ أجريتهما خبرين على النّهار والليل، وكذلك ليس المجاز في الآية (رَبحتْ) ولكنْ في إسنادها إلى التّجارة. وهكذا الحكم في (سَقاها خرُوق). ليس التجوّز في (سَقاها) ولكن في أنَّ أسندَها إلى الخروق. أفلا ترى أنّك لا ترى شيئاً منها إلا وقد أريد به معناه الذي وضع له على وجهه وحقيقته فلم يرد بـــ(صائم) غير الصوم ولا بـــ(قائم) غير القيام ولا ربحت غير الربح ولا بـــ(سقت) غير السقي كما أريد في قوله: (وسالت بأعناق المطيّ الأباطح) غير السبيل»[3].

إنّ هذا التحليل للمجاز العقلي تمثله الزمخشري، وسار عليه في تفسيره، وبيَّن للفعل ملابسات مختلفة بل إنّه عدَّد أنواع المجاز، وأعطى أمثلة موضحة لكل نوع من أنواع المجاز العقلي في سبيل إيضاح منهجه المتبع فقال: «إنَّ للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزّمان والمكان والمسبِّب له فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمّى استعارة، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل، كما يضاهي الرجل الأسد

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢٢٧، والبيت ليس في الديوان.

(٢) علاط الناقة: وسماها بالعلاط وهي صفحة العنق أو حبل في عنق البعير: اللسان: مادة (علط).

(٣) دلائل الإعجاز، ص٢٢٧-٢٢٨.

في جرأته، فيستعار له اسمه، فيقال في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق، وفي عكسه: سبيل مفعم[1]. وفي المصدر: شعر شاعر وذيل ذائل[2]. وفي الزمان: نهاره صائم وليله قائم وفي المكان طريق سائر، ونهر جار. وأهل مكة يقولون صلّى المقام، وفي المسبب بنى الأمير المدينة، وناقة صبوث[3] وحلوب[4].

وقسَّم السيوطي المجاز العقلي على أربعة أنواع باعتبار طرفيه فقال: «أحدها: ما كان طرفاه حقيقيين كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]. ثانيها: مجازيّان، نحو ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: من الآية ١٦] في سياق الحديث عن المنافقين أي: ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر. أمّا الأوّل والثّاني فقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الروم: من الآية ٣٥]. أي: برهاناً وقوله: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٩] واسم الأم الهاوية مجاز أي: كما أنّ الأم كافلة لولدها وملجأ له، كذلك النّار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع»[5].

❑ المجاز العقلي عند الشنقيطي:

وممّا ورد منه في تفسير أضواء البيان قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، قال

---

(١) مفعم: مليء اللسان.

(٢) الهوان والذل.

(٣) ناقة يشك في سمعها فيجس باليد.

(٤) الكشاف: ٩١/١.

(٥) الإتقان: ٧٥٤/٢.

الشنقيطي: «وقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ قال بعض العلماء: هو من إطلاق اسم المفعول وإرادة اسم الفاعل، أي: حجاباً ستراً، وقد يقع عكسه كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]، أي: مرفوق، ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: مرضية، فإطلاق كل من اسم الفاعل واسم المفعول وإرادة الآخر أسلوب من أساليب اللغة العربية، والبيانيون يسمون مثل ذلك الإطلاق «مجازاً عقلياً»، ومن أمثلة إطلاق المفعول وإرادة الفاعل كالقول في الآية، قولهم: ميمون، ومشئوم، بمعنى يامن وشائم»[1]. و لم أجد أمثلة أخرى في تفسيره سوى هذا المثال .

٢- المجاز اللّغوي:

وكما قلنا فهو على نوعين:

أ – الاستعارة:

مأخوذة من العارية أي: نقل الشّيء من شخص إلى آخر حتى تصبح تلك العارية من خصائص المُعار إليه. والعارية والعارة: ما تداولوه بينهم، وقد أعَارَ الشيء أعارَهُ منه عاوَرَهُ إيّاه. والمُعاوَرة والتعاور شِبْهُ المداولة والتداول يكون بين اثنين. وتَعوّر واستعار: طلب العارية[2].

ولعلّ الجاحظ أوّل من عرّف الاستعارة فقال: «الاستعارة تسمية الشّيء باسم غيره إذا أقام مقامه»[3]. وأطلق عليها اسم المثل والبديع عند تعليقه على بيت الأشهب بن رميلة:

---

(١) أضواء البيان، ص٦٤٢-٦٤٣.

(٢) لسان العرب: مادة (عور).

(٣) البيان والتبيين: ١/١٥٣، ٢٨٤، والحيوان: ٢/٢٨٠-٢٨٣.

هُم ساعد الدّهرِ الذّي يُتقى به وما خَير كَفٍّ لا تنوُء بِساعِده

قال: «قوله (هم ساعد) إنَّما هو مثل، وهذا الذي تسميه الرواة البديع»[1].

ومن البلاغيين الذين نقدوا هذه التسمية وفضلوا استعمال لفظ الاستعارة المظفر العلوي (ت ٦٥٦هـ) عندما قال: «وكان القدماء يسمّونها الأمثال فيقولون: (فلان كثير الأمثال). ولقبها بالاستعارة ألزم، لأنَّه أعمّ، ولأنَّ الأمثال كلّها ليس تجري مجرى الاستعارة» [2].

ومن المعروف أنّ الاستعارة تشبيه حذف منه أحد ركنيه الأساسين إما المشبّه، وإمّا المشبّه به، وأهم البلاغيين الذين نظروا إلى الاستعارة بعمق وفهم دقيق، الجرجاني؛ إذ قال: «الاستعارة أنْ تريد تشبيه الشيء وتظهره وتجيء إلى اسم المشبّه به فَتُعيرُه المشبّه وتجريه عليه»[3].

وعرَّف السكاكي الاستعارة بقوله: «هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مُدَّعياً دخول المشبّه في جنس المشبّه به دالاً على ذلك بإثباتك للمشبّه ما يخص المشبه به»[4]. ويعدّ هذا التعريف من أدقّ التعريفات تحديداً وضبطاً، فهو يوضح نوعين رئيسين من أنواع الاستعارة وهما الاستعارة التصريحية وفيها يحذف المشبّه ويصرح بالمشبّه به، والاستعارة المكنية وفيها يحذف المشبه به وتكنّي عنه بصفة من صفاته.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) نضرةُ الأغريض، ص١٣٣-١٣٤.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٥٣.

(٤) مفتاح العلوم، ص١٧٤.

وللاستعارة ثلاثة أركان، وتلك الأركان هي: المستعار منه، وهو المشبّه به والمستعار له وهو المشبّه والمستعار ويقصد به اللفظ المنقول.

أمّا فيما يتعلق بأنواع الاستعارة فقد قسّم الجرجاني الاستعارة إلى مقيدة وغير مقيدة[1]. ثمَّ جاء القزويني والسكاكي وقسّما الاستعارة على أنواع متعدّدةٌ سنتعرف عليها عند الشنقيطي.

❑ الاستعارة عند الشنقيطي:

١- الاستعارة الأصلية:

وهي الاستعارة التي يكون فيها اللّفظ المستعار اسماً جامداً غير مشتق وقد عرّفها السكاكي فقال: «هي أن يكون المستعار اسم جنس كرجل وكقيام وقعود. ووجه كونها أصلية أنّ الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار بالمستعار منه»[2]. وعرفها الشنقيطي قائلاً: «الاستعارة الأصلية: الاستعارة في الأجناس الجامدة والمصادر»[3].

وضرب الشنقيطي لهذا النوع من الاستعارة بقوله: «ومثال الاستعارة الأصلية: رأيتُ أسداً على فرسه، ففي لفظة أسد في هذا المثال: استعارة أصلية تصريحية، فإنّه أراد تشبيه الرجل الشجاع بالأسد لعلاقة الشجاعة، فحذف المشبه الذي هو الرّجل الشجاع، وصرَّح بالمشبه به الذي هو الأسد على سبيل الاستعارة التصريحية، وصارت أصلية، لأنَّ الأسد اسم جنس جامد»[4].

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة، ص٢٢.

(٢) مفتاح العلوم، ص١٧٩.

(٣) أضواء البيان، ص١٤٥٨.

(٤) المصدر نفسه.

٢- الاستعارة التبعية:

ويقصد بالتبعيّة أنَّها تتبع استعارة أصلية تقدمتها، وهي تختلف عن الاستعارة الأصليّة بكونها تتضمن مستعاراً يكون فعلاً، أو اسم فعل، أو اسماً مشتقاً، أو اسماً مبهماً أو حرفاً، وعرفها السكاكي بقوله: «ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقّة منها كالحروف»[١]. وعرَّفها الشنقيطي بقوله: «ومرادهم -أي: البيانيين- باستعارة التبعية قسمان:

أحدهما: الاستعارة في المشتقات كاسم الفاعل والفعل.

وثانيهما: الاستعارة في متعلق معنى الحرف، وهو المقصود بالبيان»[٢].

ومثل لَهُ قائلاً ما نصه: «ومثال الاستعارة التبعية، في المشتق عندهم قولك: الحال ناطقة بكذا، فالمراد عندهم تشبيه دلالة الحال بالنطق بجامع الفهم والإدراك بسبب كلّ منهما، فحذف الدلالة التي هي المشبه، وصرح بالنطق الذي هو المشبه به على سبيل الاستعارة التصريحية، واشتق من النطق اسم الفاعل الذي هو ناطقة، فجرت الاستعارة التبعية في اسم الفاعل الذي هو ناطقة، وإنّما قيل لها تبعية، لأنّها إنّما جرت فيه تبعاً لجريانها في المصدر، لأنّ المشتق تابع للمشتق منه، ولا يمكن فهمه بدون فهمه، وهذا التوجيه أقرب من غيره مما يذكرونه من توجيه ما ذكر»[٣].

ومثاله من القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: من الآية ٢١].

---

(١) مفتاح العلوم، ص١٨٠.

(٢) أضواء البيان، ص١٤٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٥٩.

قال الشنقيطي: «والبشارة أغلب ما تطلق على الإخبار بما يُسرُّ خاصة، وجاء في القرآن العظيم إطلاقها على الأخبار بما يسوء -كقوله في الآية أعلاه- والعلماء الذين يقولون بالمجاز، معلوم أنهم يُسمون مثل قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ يجعلون هذا من نوع الاستعارة العنادية، والاستعارة العنادية عندهم يقسمونها إلى: تهكمية، وتمليحية.

ومن منع المجاز في القرآن من العلماء (وهو الذي نرى أنه الأصوب) يقول: هذا أسلوب من أساليب اللّغة العربية، فالعرب يستعملون البشارة غالباً فيما يَسرُ، وربما استعملوها فيما يسوء، إذا دلّت على ذلك قرائن تفهمه، والكل أسلوب من أساليب اللغة العربية»[1].

ومثال الاستعارة التبعية المتعلقة في معنى الحرف ما ذكره الشنقيطي قائلاً: «مثال الاستعارة التبعية عندهم في متعلق معنى الحرف في زعمهم في هذه الآية الكريمة، قال تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: من الآية ٨]، قالوا: اللام فيها كلفظ الأسد في المثال الأوّل، فإنّه أطلق على غير الأسد لمشابهة بينهما، قالوا: وكذلك اللام أصلها موضوعة للدلالة على العلة الغائبة، وعلّة الشيء الغائبة: هي ما يحمل على تحصيله ليحصل بعد حصوله، قالوا: والعلّة الغائبة للالتقاط في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ﴾ هي المحبّة والنفع والتبني: أي اتخاذهم موسى ولداً، كما صرحوا بأنَّ هذا هو الباعث لهم على التقاطه وتربيته، في قوله تعالى عنهم: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾، فهذه العلّة الغائبة

(١) العذب النمير: ٢٤٤/١، وينظر: أضواء البيان، ص٦٦١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣٨/١، والمفردات، مادة (بشر)، ص٥٢-٥٤.

عندهم هي التي حملتهم على التقاطه، لتحصل لهم هذه العلة بعد الالتقاط.

قالوا: ولما كان الحاصل في الأمر نفسه بعد الالتقاط، هو ضد ما رجوه وأملوه، وهو العداوة والحزن، شبهت العداوة والحزن الحاصلان بالالتقاط بالمحبّة والتبني والنفع، التي هي علّة الالتقاط الغائبة بجامع الترتيب في كلّ منهما، فالعلّة الغائبة: تترتب على معلولها دائماً ترتب رجاء للحصول، فَتَبنِّيهم لموسى ومحبته كانوا يرجون ترتبهما على التقاطه له، ولما كان المترتب في نفس الأمر على التقاطهم له، هو كونه عدواً لهم وحزناً، صار هذا الترتيب الفعلي شبيهاً بالترتيب الرجائي، فاستعيرت اللام الدالة على العلّة الغائية المشعرة بالترتب الرجائي للترتب الحصولي الفعلي الذي لا رجاء فيه.

وإيضاحه أنْ ترتب الحزن والعداوة على الالتقاط أشبه ترتب المحبّة والتبني على الالتقاط، فأطلقت لام العلّة الغائية في الحزن والعداوة، لمشابهتهما للتبيين والمحبة في الترتب، كما أطلق لفظ الأسد على الرجل الشجاع، لمشابهتهما في الشجاعة.

وبعض البلاغيين يقول: في هذا جرت الاستعارة الأصلية أوّلاً بين المحبّة والتبني، وبين العداوة والحزن اللذين حصولهما هو المجرور، فكانت الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور، لأنّ اللام لا تستقل فيكون عُدّ فيها تبعاً للمجرور، الذي هو متعلق معنى الحرف، وبعضهم يقول: فجرت الاستعارة أوّلاً في العلية والغرضية، وتبعيتها في اللام، وهناك مناقشات في التبعية في معنى الحرف تركناها، لأنَّ غرضنا بيان مرادهم بالاستعارة التبعية في هذه الآية بإيجاز.

وإذا علمت مرادهم بما ذكر، فاعلم أنَّ التحقيق -إن شاء الله- هو ما قدمنا، وقد أوضحنا في رسالتنا المسماة (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد

والإعجاز) أنَّ القرآن لا مجاز فيه، وأوضحنا ذلك بالأدلة الواضحة»[1].

٣- الاستعارة بالكناية:

وهي تشبيه حذف منه المشبّه به وَكُنِيَّ عنه بشيء من لوازمه، ولذلك عرّضها السكاكي بقوله: «هي أن تذكر المشبّه وتريد المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها وهي أنْ تنسب إليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبّه به المساوية»[2]. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: من الآية ٤].

قال الشنقيطي: «الألف واللام في «الرأس» فأما مقام المضاف إليه إذ المراد: واشتعل رأسي شيباً، والمراد باشتعال الرأس شيباً: انتشار بياض الشيب فيه. قال الزمخشري في كشافه شبه الشيب بشواظ النار في بياضه وإنارته وانتشاره في الشعر وفشوِّه فيه، وأخذه منه كلّ مأخذ باشتعال النار، ثُمَّ أخرجه مخرج الاستعارة، ثمَّ أسند الاشتعال إلى مكان ومنبته وهو الرأس، وأخرج الشيب مميزاً، ولم يضف الرأس اكتفاء بعلم المخاطب أنّه رأس زكريا، فمن ثمَّ فصحت هذه الجملة وشهد لها بالبلاغة[3]، والظاهر عندنا كما بينا مراراً أنّ مثل هذا التعبير عن انتشار بياض الشيب في الرأس، باشتعال الرأس شيباً أسلوب من أساليب اللغة الفصحى جاء القرآن به»[4].

---

(١) أضواء البيان، ص١٤٥٩، وينظر: منع جواز المجاز، ص٧-٢٨.

(٢) مفتاح العلوم، ص١٧٩.

(٣) الكشاف: ٦/٣.

(٤) أضواء البيان، ص٧٤٨.

٤- الاستعارة التجريديّة:

وهي الاستعارة التي يلتحق بها صفات تلائم المستعار له، وقال السكاكي فيها: إنّها تكون تجريديّة «متى عقبت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفريع كلام ملائم له»[1].

قال الشنقيطي في بيان هذا النوع من الاستعارة في قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾ [النحل: من الآية ١١٣]: «وقد اختلف أهل البيان في هذه الآية، فبعضهم يقول: فيها استعارة مجردة، يعنون أنَّها جيء بما يلائم المستعار له، وذلك في زعمهم أنّه استعار اللّباس لما غشيهم من بعض الحوادث كالجوع والخوف، بجامع اشتماله عليهم كاشتمال اللباس على اللابس على سبيل الاستعارة التصريحيّة الأصلية التحقيقية، ثمّ ذكر الوصف الذي هو الإذاقة ملائماً للمستعار له الذي هو الجوع والخوف، لأنّ إطلاق الذوق على وجدان الجوع والخوف جرى عندهم مجرى الحقيقة لكثرة الاستعمال، فيقولون: ذاق البؤس والضر، وأذاقه غيره إيّاهما، فكانت الاستعارة مجردة لذكر ما يلائم المستعار له، الذي هو المشبه في الأصل في التشبيه الذي هو أصل الاستعارة. ولو أريد ترشيح هذه الاستعارة في زعمهم لقيل: فكساها: لأنّ الإتيان بما يلائم المستعار منه الذي هو المشبه به في التشبيه الذي هو أصل الاستعارة يسمى «ترشيحاً»، والكسوة تلائم اللباس، فذكرها ترشيح للاستعارة، قالوا: وإن كانت الاستعارة المرشحة أبلغ من المجردة، فتجريد الاستعارة في الآية أبلغ، من حيث روعي المستعار له الذي هو الخوف والجوع، بذكر الإذاقة المناسبة لذلك ليزداد الكلام وضوحاً.

---

(١) مفتاح العلوم، ص١٨٢.

وقال بعضهم: هي استعارة مبنية على استعارة، فإنّه أوّلاً استعار لما يظهر على أبدانهم في الاصفرار والذبول والنحول اسم اللباس، بجامع الإحاطة بالشّيء والاشتمال عليه، فصار اسم اللباس مستعاراً لآثار الجوع والخوف على أبدانهم، ثم استعار اسم الإذاقة لما يجدونه من ألم ذلك الجوع والخوف المعبر عنه باللباس، بجامع التعرف والاختبار في كل من الذوق بالفم، ووجود الألم من الجوع والخوف، وعليه ففي اللباس استعارة أصلية، وفي الإذاقة المستعار لمس ألم الجوع والخوف استعارة تبعية.

وقد ألممنا هنا بطرف قليل من كلام البيانيين هنا ليفهم الناظر مرادهم، مع إنَّ التحقيق الذي لاشك فيه أنَّ كلّ ذلك لا فائدة فيه، ولا طائل تحته، وأنَّ العرب تطلق الإذاقة على الذوق وعلى غيره من وجود الألم واللّذة، وأنَّها تطلق على اللّباس المعروف، وتطلقه على غيره ممّا فيه معنى اللّباس على الاشتمال، كقوله: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: من الآية ١٨٧]. وقول الأعشى[١]:

إذا ما الضجيج ثـنى عطفهـا   تثنت عليـه فكانـت لباسـا

وكلّها أساليب عربية. ولا إشكال في أنَّه إذا أطلق اللّباس على مؤثر مؤلم يحيط بالشخص إحاطة اللّباس، فلا مانع من إيقاع الإذاقة على ذلك الألم المحيط المعبر عنه باسم اللباس»[٢].

ب- المجاز المرسل:

وهو أحد أنواع المجاز اللّغوي، وقد أشار القدماء إلى هذا النوع من المجاز

---

(١) ديوانه ، ١٠٢ .

(٢) أضواء البيان، ص٥٥٦.

فابن قتيبة يقول: «العرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمّى بها بسبب من الآخر أو مجاوراً لها أو مشاكلاً»[1]. وعرّفه القزويني بقوله: «هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملاَبَسَةً غير التشبيه»[2] وبذلك أخرج القزويني المجاز المرسل من باب التشبيه.

وسمي هذا النوع مرسلاً، لأنَّ الإرسال في اللّغة الإطلاق، والمجاز الاستعاري مقيَّد بادِّعاء أنّ المشبه من جنس المشبّه به، والمرسل مطلق ومحرر من هذا القيد: «وقيل إنّما سمّي مرسلاً لإرساله على التقييد بعلاقة مخصوصة بل ردد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعاري فإنّه بعلاقة هي المشابهة»[3].

وذكر السيوطي[4]، وهذا النوع من المجاز تحت عنوان (المجاز في المفرد) بعد أنْ عدَّ (المجاز العقلي) مجازاً في التركيب. وذكر أنواعه.

ومن علاقات المجاز المرسل التي ذكرها الشنقيطي:

١- الجزئية: (إطلاق الجزء وإرادة الكلّ):

أشار الشنقيطي إلى هذه العلاقة في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، حيث قال: «أسند الكذب في هذه الآية الكريمة إلى ناصية هذا الكافر، وهي مقدم شعر رأسه، مع إنّه أسنده في آيات كثيرة إلى غير الناصية كقوله: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص١٠٢.

(٢) الإيضاح: ٣٩٧/٢، التلخيص، ص٢٩٥.

(٣) حاشية الدسوقي: ٢٩/٤.

(٤) ينظر: الإتقان: ٧٥٦/٢ وما يليها.

﴿هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥] والجواب ظاهر، وهو أنّه هنا أطلق الناصية، وأراد صاحبها على عادة العرب في إطلاق البعض، وإرادة الكل»[١].

وبعد ذلك يذكر الشنقيطي أمثلة لهذا النوع منها، قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] يعني أبا لهب، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢] يعني بما قدمتم. ومن ذلك تسمية العرب الرقيب عيناً. وقوله: خاطئة، لا يعارضه، قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٥] لأنَّ الخاطئ، هو فاعل الخطيئة أو الخطأ بكسر الخاء. وكلاهما الذنب، كما بينه قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [الإسراء : ٣١]، فالخاطئ المذنب عمداً، والمخطئ من صدر منه الفعل من غير قصد، فهو معذور[٢].

٢- المسببية (ذكر السبب وإرادة المسبب)

قال الشنقيطي في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣]: «أطلق -جل وعلا- في هذه الآية الكريمة الرزق وأراد المطر، لأنّ المطر سبب الرزق، وإطلاق المسبب وإرادة سببه لشدة الملابسة بينهما، أسلوب عربي معروف... وقد أوضحنا في رسالتنا المسماة «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز» أنَّ أمثال هذا أساليب عربية، نطقت بها العرب في لغتها، ونزل بها القرآن، وأنَّ ما يقوله علماء البلاغة من أنَّ في الآية ما يسمونه المجاز

(١) دفع إيهام الاضطراب، ص٣٨١.

(٢) المصدر نفسه.

المرسل الذين يعدون من علاقاته السببية والمسببية، لا داعي إليه، ولا دليل عليه يجب الرجوع إليه»[1].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [الزخرف: من الآية ٦١].

قال الشنقيطي: «ومعنى قوله: ﴿لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ على القول الصحيح الذي يشهد له القرآن العظيم، والسنة المتواترة، هو أنّ نزول عيسى في آخر الزمان حياً، علم للساعة أي علامة لقرب مجيئها؛ لأنَّه من أشراطها الدالة على قربها.

وإطلاق علم الساعة على نفس عيسى، جار على أمرين، كلاهما أسلوب عربي معروف.

أحدهما: أنَّ نزول عيسى المذكور، لما كان علامة لقربها، كانت تلك العلامة، سبباً لعلم قربها، فأطلق في الآية المسبب وأريد السبب.

وإطلاق المسبب وإرادة السبب، أسلوب عربي معروف في القرآن، وفي كلام العرب... ومعلوم أنَّ البلاغيين ومن وافقهم، يزعمون أنَّ مثل ذلك من نوع ما يسمونه المجاز المرسل، وأنَّ الملابسة بين السبب والمسبب من علاقات المجاز المرسل عندهم»[2].

٣- السببية: (ذكر السبب وإرادة المسبب)

ومنه مما جاء في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [آل عمران: من الآية ٤٥]، قال الشنقيطي: «لم يُبين هنا هذه الكلمة التي أطلقت

---

(١) أضواء البيان، ص١٥٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٤٢.

على عيسى، لأنها هي السبب في وجوده من إطلاق السّبب وإرادة مسببه، ولكنّه بين في موضع آخر، أنّها لفظة كن وذلك في قوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩] وقيل: الكلمة بشارة الملائكة لها بأنّها ستلده واختاره ابن جرير، والأول قول الجمهور»[1].

ومن إطلاق السبب وإرادة المسبب كقول الشاعر:

أكلت دماً إن لم أرُعْكِ بضَّرةٍ بعيدةٌ مهوى القرطِ طيّبةُ النّشرِ

فأطلق الدم وأراد الدية، لأنّه سببها[2].

٤- اللّزومية: (إطلاق اسم اللازم على الملزوم)

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَا ۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٌ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النور : ٢٧]، قال الشنقيطي في معرض تفسيره لهذه الآية الكريمة الذي ذكر أنّها أشكلت على كثير من أهل العلم من أجل التعبير عن الاستئذان بالاستئناس مع إنّهما مختلفان في المادة والمعنى، ذاكراً أنّ تفسير الآية أوجه متعددة، واحداً منها يتعلق بإطلاق اللّزومية وهي قوله ما نصه: «الوجه الأوّل: أنّه من الاستئناس الظاهر الذي هو ضد الاستيحاش، لأنّ الذي يقرع باب غيره لا يدري أيؤذن له أم لا فهو كالمستوحش من خفاء الحال عليه، فإذا أُذن له استأنس وزال عنه الاستيحاش، ولما كان الاستئناس لازماً للإذن

---

(١) أضواء البيان، ص١٣٧-١٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٧١.

أطلق اللازم، وأريد ملزومه الذي هو الإذن، وإطلاق اللازم، وإرادة الملزوم أسلوب عربي معروف، والقائلون بالمجاز يقولون: إنَّ ذلك من المجاز المرسل، وعلى إن هذه الآية أطلق فيها اللازم الذي هو الاستئناس وأريد ملزومه الذي هو الإذن يصير المعنى: حتى تستأذنوا، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقوله تعالى بعده: ﴿فَلَا تَدۡخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤۡذَنَ لَكُمۡۖ﴾، وقال الزمخشري في هذا الوجه بعد أن ذكره: وهذا من قبيل الكناية، والإرداف، لأنَّ هذا النوع من الاستئناس يردف الإذن فوضع موضع الإذن»[1].

٥- الماضويّة: (إطلاق لفظ الماضي وإرادة المستقبل)

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: من الآية ١]، قال الشنقيطي: «أي: قرب وقت إتيان القيامة. وعبر بصيغة الماضي تنزيلاً لتحقق الوقوع منزلة الوقوع... والتعبير عن المستقبل بصيغة الماضي لتحقق وقوعه كثير في القرآن، كقوله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: من الآية ٦٨]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: من الآية ٤٤]، وقوله: ﴿وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٦٩ وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِمَا يَفۡعَلُونَ ٧٠ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الزمر: ٦٩- من الآية ٧١]، فكلّ هذه الأفعال الماضية بمعنى الاستقبال، نزل تحقق وقوعها منزلة الوقوع»[2].

---

(١) أضواء البيان، ص١٣٥٠، وينظر: الكشاف: ٣٩٦/٤.

(٢) أضواء البيان، ص٤٨٦.

٦- المحلية: (ذكر المحل وإرادة الحال)

ويتجلى لنا هذا من خلال كلام الشنقيطي على محل العقل قائلاً ما نصه: «واعلم أوّلاً: أنّه يغلبُ في الكتاب والسنّة إطلاق القلب وإرادة العقل وذلك أسلوب عربي معروف، لأنّ من أساليب اللّغة العربيّة: إطلاق المحل وإرادة الحال فيه، كعكسه، والقائلون بالمجاز يُسمّون ذلك الأسلوب العربي مجازاً مرسلاً، ومن علاقات المجاز المرسل عندهم: المحليّة والحاليّة، كإطلاق القلب وإرادة العقل، لأنّ القلب محلٌّ العقل، وكإطلاق النّهر الذي هو الشقُّ في الأرض على الماء الجاري فيه، كما هو معلوم في محله.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فعاقبهم الله بأنَّهم لا يفقهون بقلوبهم، والفقه الذي هو الفهم لا يكون إلا بالعقل، فدل ذلك على إنّ القلب محل العقل، ولو كان الأمر كما زعم الفلاسفة لقال: «لهم أدمغة لا يفقون بها»[1].

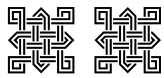

(١) من فتاوى فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ص٣٢.

المبحث الثالث

الكناية

الكناية لغةً: جاء في اللّسان: «أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وكنّى عن الأمر بغيره يكنّي كناية، وتكنَّى: تستر من كَفى عنه إذا ورى، أو من الكنيَة»[1].

وفي **الاصطلاح**، فنقول: إنّ العلماء المتقدمون قد فهموا هذا اللون البلاغي، ومثلوا له بأمثلة وافرة[2]، إلاّ أنّ فن الكناية ظل مختلطاً ومتداخلاً بأنواع البلاغة فلم يعطوا تعريفاً للكناية، حتّى مجيء عبد القاهر الجرجاني فقال في تعريفها: «الكناية أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: (هو طويل النجاد) يريدون طويل القامة... وفي المرأة نؤوم الضحى والمراد أنّها مترفة مخدومةً»[3].

وعرَّفها السكاكي (ت ٦٢٦هـ) فقال: «هي ترك الصريح بذكر الشّيء إلى ذكر ما هو ملزومه لينتقل من المذكور إلى المتروك»[4].

فالسكاكي يعتمد في التعريف السابق علاقة اللازم والملزوم فلو قلنا (كثير الرماد) نعدّ هذا الكلام من اللازم، ولكن هناك معنى ملزوم بهذا اللازم، وهو الكرم، وهذا ما قصده السكاكي بالملزوم.

---

(١) لسان العرب: مادة (كنى).

(٢) ينظر: مجاز القرآن: ٢/٧٣، و١/١٥٥، والعمدة: ١/٣١٢، ومعاني القرآن: ١/١٩ و٥٠ و٣٣٥.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٥٢.

(٤) مفتاح العلوم، ص١٨٩.

وعرّف القزويني (ت ٧٣٩هـ) الكناية، فقال: «الكناية: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناً حينئذ[١] وقسم السكاكي الكناية على ثلاثة أقسام: باعتبار ما يُكنى عنه إن جاز ذلك لنا.

وهذه الأقسام هي:

١- الكناية المطلوب بها الموصوف نفسه. وهي قريبة وبعيدة، ومثال القريبة قول أبي العلاء[٢]:

سليل النَّارِ دقّ وَرقٌ حتّى كأنَّ أباه أورثهُ السلالا

وسَلِيل النار كناية عن السيف.

والكناية البعيدة أنْ يتكلف المتكلم اختصاصها بأن يضم إلى لازم لازماً آخر وآخر حتى يلفق مجموعاً وصفياً مانعاً من دخول كلّ ماعدا مقصوده، كأنْ يُقال في الكناية عن الإنسان: (حيٌّ مستوي القامة عريض الأظفار).

٢- الكناية المطلوب بها الموصوف نفسه، وهي قريبة وبعيدة، فالقريبة كقول الشاعر[٣]:

وَلَسنا على الأعقابِ تُدمّى كَلومُنا ولكنْ على أقدامِنا تَقْطُرِ الدِمّا

وهذا كناية عن الشجاعة.

والكناية البعيدة هي الانتقال إلى المطلوب من لازم بعيد بوساطة لوازم كقول نصيب بن رباح[٤].

---

(١) الإيضاح: ٤٥٦/٢، والتلخيص، ص٣٣٧.

(٢) ينظر: الإيضاح: ٤٥٧/٢-٤٥٨ وديوانه : ١٢٨/١ .

(٣) ينظر: الإيضاح: ٤٥٩/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٢٨/٢.

(٤) ينظر: الشعر والشعراء، ص٣٨٤، ودلائل الإعجاز، ص٢٣٨-٢٣٩، وديوانه، ص٩٩، والإيضاح: ٤٦٠/٢.

لعبـــد العزيـــز علـــى قومـــه   وغيرهـــــم مِـــنَن ظـــاهِرَه
فبابـــك أســـهل أبـــوابِهم   ودارك مأهولـــــة عَـــــامِرَة
وكلبُـــك آنـــسُ بـــالزائِرينَ   مِـــنَ الأمِّ بابنتِهـــا الزائِـــرَة

فإنّه انتقل من وصف كلبه بما ذكر أنّ الزائرين معارف عنده، ومن ذلك اتصال مشاهدتهم ليلاً ونهاراً، ومنها إلى لزومهم بابه، ومنها إلى وفور إحسانه وهو المقصود.

٣- الكناية التي تطلب بها تخصيص الصّفة بالموصوف، وهي الكناية عن نسبة يراد بها إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه. ومن هذا النّوع قول زياد الأعجم[(١)].

إنَّ السَّماحة والمرُوءَة والنَّدى   في قُبّةٍ ضُربت على ابن الحَشْرَج

◻ الكناية عند الشنقيطي:

وقف الشنقيطي على أمثلة عديدة، وضح الغرض منها بأسلوب يتسم بالوضوح والدقة في العبارة، مما يدلل على فهمه العميق لها ومن تلك الأمثلة كل حسب نوعه:

النّوع الأول: الكناية عن صفة:

وقد وردت الكناية عن صفة في القرآن الكريم بأنماط متعددة، وقف الشنقيطي في تفسيره على بعضها وهي:

١- الكناية عن الندم:

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: من الآية ٢٧].

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، ص٢٣٧-٢٣٨، ومعاهد التنصيص: ١/١٩٥، والمفضليات، ص١٠٩، والإيضاح: ٢/٤٦٥، والبيت للشنفرى.

قال الشنقيطي: «كناية عن شدّة الندم والحسرة، لأنّ النادم ندماً شديداً، يعض على يديه»[1]. وقال البيضاوي: «من فرط الحسرة، وعض اليدين وأكل البنان وحرق الأسنان ونحوها كنايات عن الغيظ والحسرة؛ لأنّها من روادفهما»[2]. وإلى هذا المعنى ذهب أكثر العلماء[3].

٢- الكناية عن التواضع:

ومنها مما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٥] قال الشنقيطي: «والخفض مستعمل في معناه الحقيقي الذي هو ضد الرفع، لأنّ مريد البطش يرفع جناحيه، ومظهر الذل والتواضع يخفض جناحيه، فالأمر بخفض الجناح للوالدين كناية عن لين الجانب لهما والتواضع لهما... وإطلاق العرب خفض الجناح كناية عن التواضع، ولين الجانب: أسلوب معروف، ومنه قول الشاعر:

وأنْتَ الشّهير بخفض الجنـــاح فلا تك في رفعة أجـــدلا»[4]

قال أبو حيان في هذه الآية الكريمة: «كناية عن التواضع»[5].

٣- الكناية عن شدة الهول:

ومنه مما جاء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ

---

(١) أضواء البيان، ص١٤٠٧.

(٢) أنوار التنزيل: ٢١٥/٤.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٥٣/٩، ومدارك التنزيل: ٣٩٩/٤، والتفسير الكبير: ٦٦/٢٤، وإرشاد العقل السليم: ٢١٣/٦.

(٤) أضواء البيان، ص١٤٣٤.

(٥) البحر المحيط: ٤٣/٧.

ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ﴾ [الحج: ١-٢]، قال الشنقيطي في أحد أوجه تفسيره لهذه الآية: «أنَّ ذلك كناية عن شدّة الهول كقوله تعالى: ﴿يَوۡمًا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزّمّل : ١٧]»[1]. وحَمَل ابن عاشور الآية على الكناية أيضاً[2].

النّوع الثّاني: الكناية عن الموصوف

أي: المطلوب بها الموصوف نفسه. ومن هذا النّوع الوارد في تفسير الشنقيطي ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ [مريم : ٢٠]، قال الشنقيطي مستعيناً بقول الزمخشري: «وقال الزمخشري في الكشاف في تفسير قوله تعالى هنا: ﴿وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ جعل المس عبارة عن النكاح الحلال؛ لأنّه كناية عنه»[3]، وقال الخازن: «أي: و لم يقربني زوج»[4] وإلى هذا المعنى ذهب أكثر العلماء[5].

ومنه أيضاً ما جاء قوله تعالى: ﴿لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا﴾ [الفرقان: من الآية ٢٨]، قال الشنقيطي: «العرب تطلق لفظ فلان كناية عن العلم: أي: لم أتخذ

---

(١) أضواء البيان، ص٩٦٨.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١٣٨/١٧.

(٣) أضواء البيان، ص٧٦٢، وينظر: الكشاف: ١١/٣.

(٤) لُباب التأويل: ٢٤١/٤.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩٢/٤، وروح المعاني: ٧٧/١٦، والبحر المحيط: ١٦١/٦، وأنوار التنزيل: ٩/٤.

أبياً أو أمية خليلاً»[1]. وإلى هذا المعنى ذهب النسفي قائلاً: «فلاناً خليلاً» كناية عن الأعلام»[2]، وتبعه في ذلك القرطبي والبيضاوي[3].

٣- الكناية عن نسبة:

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [الكهف : ١١]، قال الشنقيطي: «وضربه -جل وعلا- على آذانهم في هذه الآية كناية من كونه أنامهم»[4]، ويورد الشنقيطي قول أبي حيان في هذه الآية الكريمة قائلاً: «وقال أبو حيان في قوله: «فضربنا على آذانهم» عبر بالضرب ليدلّ على قوة المباشرة واللصوق واللزوم، ومنه: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [آل عمران: ١١٢] وضرب الجزية وضرب البعث قال الشاعر:

إنَّ المروءة والسّماحة والنـــدى في قبة ضربت على ابن الحشرج

وذكر الجارحة التي هي الآذان، إذ هي يكون منها السمع، لأنَّه لا يستحكم نوم إلا مع تعطل السمع»[5].

❑ إنكار المجاز

اختلف العلماء في مسألة إثبات المجاز أو نفيه في القرآن الكريم، فقد ذهب أكثر العلماء بوقوع المجاز في القرآن الكريم، ولم يقل بنفيه وإنكاره إلا عدد قليل من العلماء[6]، أبرزهم الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية.

---

(١) أضواء البيان، ص١٤٠٨.

(٢) مدارك التنزيل: ٤٤٢/٢.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٥٣/٩، وأنوار التنزيل: ٢١٥/٤.

(٤) أضواء البيان، ص٦٧٧.

(٥) أضواء البيان ، ٦٧٧ وينظر: البحر المحيط: ٩٩/٦.

(٦) ينظر: البرهان، ص٤٧٤، والإتقان: ٩٤/٣.

أما عن الشنقيطي فإنّه يذهب إلى القطع بمنع وقوع المجاز في القرآن، وقد ألف رسالة في ذلك سماها «منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز» والذي يقول في مطلعها: «والذي ندين الله به ويلزم قبوله كلّ منصف محقق، إنّه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن»[1]. ومن المرَّجح أنّ الشنقيطي لم ينكر المجاز إلاّ بعد بروز شخصيته العلميّة والمعرفية، وكان دافعه من إنكاره للمجاز هو الخوف من تعطيل الله ﷻ في أسمائه وصفاته، وذلك لشدَّة الارتباط بين المجاز وتأويل الأسماء والصفات.

ومن الأدلّة التي احتج بها، أنّ المجاز يصح نفيه. وهذا من أقوى الأدلة التي استدل بها الشنقيطي ومن أنكر المجاز قبله، وهو يقول في ذلك: «وأوضح دليل على منع وقوع المجاز في القرآن هو إجماع القائلين بالمجاز على إنّ كلّ مجاز يجوز نفيه، ويكون نفيه صادقاً في الأمر نفسه، فتقول لمن قال رأيْتَ أسداً يرمي، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع فيلزم على القول بأنَّ في القرآن مجازاً أنّ في القرآن ما يجوز نفيه، ولاشك في أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن... وطريق مناظرة القائل بالمجاز في القرآن هي أنْ يقال: لا شيء في القرآن يجوز نفيه، وكلّ مجاز يجوز نفيه، فينتج أنّه لا شيء من القرآن بمجاز»[2].

وذكر الشنقيطي أمثلة متعددة لتوضيح صحة ما ذهب إليه ففي معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٧] نراه ينفي المجاز في انقضاض الجدار مثبتاً حقيقته فيقول: «اعلم أنَّ هذه الآية الكريمة من أكبر الأدلة التي يستدل بها القائلون: بأنَّ المجاز واقع في

(١) منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، ص٦، ومذكرة أصول الفقه، ٥٨١.
(٢) منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، ص٦، ومذكرة أصول الفقه، ٥٨١.

القرآن زاعمين أنّ إرادة الجدار الانقضاض لا يمكن أنْ تكون حقيقة، وإنَّما هي مجاز، وقد دلّت آيات من كتاب الله تعالى على إنّه لا مانع من كون إرادة الجدار حقيقة، لأنّ الله تعالى يعلَمُ للجمادات إرادات وأفعالاً وأقوالاً لا يدركها الخلق، كما صرح تعالى بأنَّه يعلم من ذلك ما لا يعلمه خلقه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، فصرَّح بأننا لا نفقه تسبيحهم، لأنّ تسبيحهم واقع عن إرادة لهم يعلمها هو -جل وعلا-، أما نحن فلا نعلمها.

وأمثال ذلك كثيرة من القرآن والسُنّة، فمن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: من الآية ٧٤]، فتصريحه سبحانه بأنّ بعض الحجارة يهبط من خشية الله تعالى، فهو دليل واضح في ذلك، لأنّ تلك الخشية بإدراك يعلمها الله تعالى، أما نحن فلا نعلمه.

ومن الأحاديث الدالة على ذلك كما ثبت في صحيح مسلم من أنّ النبي ﷺ قال: «إنّي لأعلم حجراً كان يسلم عليّ بمكة»[1]، وكذا ما ثبت في صحيح البخاري: «من حنين الجذع الذي كان يخطبُ عليه ﷺ جَزَعاً لِفراقه»[2]، فـــ(تسليم ذلك الحجر) و(حنين ذلك الجذع) كلاهما بإرادة وإدراك يعلمه الله تعالى، أما نحن فلا نعلمه.

وزعم من لا علم عنده من أنّ هذه الأمور لا حقيقة لها، وإنَّما هي عنده

---

(١) صحيح مسلم، كتاب (الفضائل)، باب (فضل نسب النبي ﷺ، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة: ١٢٨٢/٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب (المناقب)، باب (علامات النبوة في الإسلام): ١٣١٣/٣.

ضرب للأمثال، هو زعم باطل، لأنّ نصوص الكتاب والسنة لا يجوز صرفها عن معناها الواضح المتبادر إلاّ بدليل يجبُ الرجوع إليه. وبذلك تعلم أنّه لا مانع من إبقاء إرادة الجدار على حقيقتها لإمكان أنْ يكون الله علم منه إرادة الانقضاض، وإن لم يعلم خلقه تلك الإرادة»[1].

والملاحظ في تفسير الشنقيطي قوله في كلّ ما يصفه العلماء مجازاً أنّه (أسلوب من أساليب اللغة العربية) وذلك بمثابة التصدي لأقوال المؤولين فيقول: «والسبب الذي جعل العلماء يقولون بنفي المجاز عموماً في القرآن إقفال باب التأويل، ولكن من الممكن أنْ نُقْفِل عليهم باب التأويل بأن نقر بوجود الأسلوب، ولكن في أسماء الله وصفاته نناقشهم بالطريقة الآتية وهي:

نقول لهم: إنّ مما اتفق العلماء عليه: أنّه إذا تعارضت الحقيقة والمجاز، فإنَّ الأصح حمل الدلائل في الكتاب والسنة على الحقيقة ما لم يدلّ الدليل على المجاز، فلما قال تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: من الآية ٧٥] أي: يديه، حملناه على الحقيقة، فلما لم يوجد دليل من الكتاب والسنة على صرف اللّفظ عن الحقيقة بقينا عليهم، فقلتم بالصرف -ويقصد الأشاعرة- بدلالة العقل، ولا نعتبرها دليلاً كافياً للعدول عن ظاهر القرآن، وهذا الأصل قرّره الأصوليون في باب تعارض الحقائق»[2].

وبهذا أصبح واضحاً لنا أنْ نعلم أنّ الشنقيطي من العلماء الذين أنكروا وقوع المجاز في القرآن الكريم وحصراً في آيات أسماء الله وصفاته، أمّا في غير هذه الآيات فهي أساليب تكلمت بها العرب وذلك؛ لأنّ مجال اللغة رحب

---

(١) أضواء البيان، ص٧٣٧-٧٣٨.

(٢) درس للشيخ محمّد المختار الشنقيطي، بعنوان (وقوع المجاز).

وميدانها فسيح، كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: من الآية ٢٤].

قال الشنقيطي: «فليس المراد به أنّ للذل جناحاً... بل المراد من الآية الكريمة كما يدلّ عليه كلام جماعة أهل التّفسير أنّها من إضافة الموصوف إلى صفته، أي: واخفض لهما جناحك الذليل لهما من الرحمة، ونظيره من كلام العرب قولهم حاتم الجود، أي: الموصوف بالجود ووصف الجناح بالذل مع إنّه صفة الإنسان؛ لأنّ البطش يظهر برفع الجناح، والتواضع واللين يظهر بخفضه، فخفضه كناية عن لين الجانب كما قال:

وأنت الشهير بخفضُ الجنـــاح فـــلا تـــكُ برفعـــة أجـــدلا

ونظيره في القرآن قوله تعالى: ﴿مَطَرَ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ [الفرقان: من الآية ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿عَذَابَ ٱلۡهُونِ﴾ أي: المطر الموصوف بأنّه يسوء من وقع عليه، والعذاب الموصوف بوقوع الهون على من نزل به، وإضافة صفة الإنسان لبعض أجزائه أسلوب من أساليب اللّغة العربية كما قال هنا جناح الذل، مع إنّ الذليل صاحب الجناح، ونظيره قوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ [العلق: ١٦]، والمراد صاحب الناصية التي هي مقدم شعر الرأس، وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ﴾ [الغاشية: ٢-٣]، مع إنّ تلك الصفات لأصحاب الوجوه، وقوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: من الآية ٨٢]، فيه حذف مضاف، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أسلوب من أساليب اللغة معروفة»[1].

(١) مذكرة أصول الفقه، ص٥٨-٥٩.